الأمم المتحدة

A/61/828–S/2007/177

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
30 March 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الحادية والستون
البند ١٦ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة

عقد مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الثاني المعني بأفغانستان في نيودلهي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وشاركت في استضافته وزارة خارجية الحكومة الهندية ووزارة خارجية حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية. وحضر هذا الحدث أيضا رئيس وزراء الهند ورئيس أفغانستان.

ويشرفني أن أرفق طيه نسخة من إعلان نيودلهي، الصادر عند ختام مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الثاني المعني بأفغانستان (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٦ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نيروبام **سين**

050407 050407 07-29116 (A)

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة

إعلان نيودلهي

إن الوفود المشاركة في مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الثاني المعني بأفغانستان، وقد اجتمعت في نيودلهي في ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦:

تعرب عن ارتياحها للتقدم الكبير الذي أحرزته أفغانستان في مجاليّ التعمير والتنمية الاقتصادية؛

تلاحظ أن استراتيجية لتنمية أفغانستان قائمة على التعاون مع بلدان المنطقة تهيئ إمكانيات كبيرة للحد من الفقر وتحقيق المعايير المرجعية لاتفاق أفغانستان والأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة بكاملها؛

ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية والمجلس المشترك للتنسيق والرصد والدور المتكامل المرتبط بالتعاون الاقتصادي الإقليمي في هذا العمل؛

تسلم بأن مؤتمر نيودلهي يتابع عمل المؤتمر الأول المعني بالتعاون الاقتصادي الإقليمي المعقود في كابل في ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ ويستفيد من نجاحه؛

تسلم كذلك بأن مؤتمر نيودلهي يستفيد أيضا من العمل المهم الذي أنجزته تجمعات إقليمية أخرى في السنوات الأخيرة، ومن بينها اتفاق بون (عام ٢٠٠١)، وإعلان كابل بشأن علاقات حسن الجوار (عام ٢٠٠٢)، ومؤتمر طوكيو (عام ٢٠٠٢)، وإعلان دبي (عام ٢٠٠٣)، ومؤتمر بيشكيك (عام ٢٠٠٤)، ومؤتمر لندن (عام ٢٠٠٦)، ومؤتمر قمة منظمة التعاون الاقتصادي (عام ٢٠٠٦)، ومؤتمر قمة منظمة شنغهاي للتعاون (عام ٢٠٠٦)، والاجتماع الوزاري للتعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى (عام ٢٠٠٦)، والاجتماع الوزاري لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (عام ٢٠٠٦)؛

تقر بأن المنظمات والبرامج الإقليمية المختلفة، وخاصة منظمة التعاون الاقتصادي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وبرنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي في آسيا الوسطى، ومنتدى النقل والتجارة لوسط وجنوب آسيا، ومنظمة شنغهاي للتعاون، تقدم مساهمة قيمة في تحسين مدى التعاون الاقتصادي الإقليمي ونطاقه؛

تدرك أن موقع أفغانستان المهم والمركزي من الناحية الاستراتيجية بالنسبة إلى المناطق المحيطة بها يؤدي دورا حيويا بارزا في توفير مركز تنسيق لتيسير المزيد من التعاون والتكامل في المجال الاقتصادي؛

ترى أن السلام الاستقرار الاقتصادي في المنطقة يتوقف إلى حد كبير على التقدم المحرز في تحقيق استقرار الحالة الأمنية في منطقتي جنوب وشرق أفغانستان؛

تدرك أن إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها يعيق التنمية الاقتصادية في المنطقة؛

ترى أن الظروف الراهنة، رغم القيود الأمنية والقيود الأخرى المذكورة أعلاه، لا تزال تمثل فرصة جيدة لتحسين رفاه الشعوب من خلال اتباع سياسات منسقة بشأن التنقل عبر الإقليمي للقوى العاملة، وتعزيز التجارة والاستثمار، فضلا عن التعزيز المشترك لأنشطة الهياكل الأساسية، خاصة في جميع أشكال تنمية النقل والطاقة؛

تلاحظ أن المناخ الحالي للأعمال التجارية يؤدي إلى تعزيز الاستثمار الإقليمي والروابط التجارية، ويجب أن يحظى بالتشجيع اللازم لتحقيق أفضل الإمكانات؛

ترى أن موارد المنطقة، وبخاصة الموارد المائية والزراعية وموارد الطاقة، يمكن أن تستخدم لفائدة الجميع؛

تدرك أن الاتفاقات المتعددة ذات الطابع الدولي والإقليمي والثنائي التي انضمت إليها بلدان المنطقة توفر أساسا جيدا لتوسيع نطاق التعاون؛

تدرك كذلك أن عدة برامج جارية في مجالات الهياكل الأساسية المادية، وإدارة الحدود، والأجهزة التنظيمية، والأنشطة ذات الصلة، مدعومة بسخاء من المانحين الثنائيين ومن خلال الخبرات التقنية للمنظمات الدولية والإقليمية، سبق أن هيأت بيئة ملائمة ومواتية لمواصلة التعاون الاقتصادي الإقليمي؛

تؤكد من جديد أن للتعاون الاقتصادي الإقليمي أهمية محورية في توقعات نمو المنطقة، وأن هذا التعاون يوفر العديد من الإمكانيات لإيجاد حالات تحقق النجاح للجميع؛

تقرر أن بناء القدرات، خاصة في حالة أفغانستان، يجب أن يكون مقوما شاملا رئيسيا يعمم في كل استراتيجيات التعاون الإقليمي، بما فيها التعاون بين بلدان الجنوب، لكي تكتسب تفوقا نوعيا ومستداما؛

تقرر أن المصداقية والثقة في التعاون الاقتصادي الإقليمي تنشآن على نحو أفضل من خلال التعاون العملي والمفيد الموجه نحو مشاريع محددة ذات فائدة متبادلة فورية لبلدان المنطقة؛

تقرر كذلك أن على الحكومات الإقليمية أن تواصل العمل على إنشاء آليات فعالة لتهيئة البيئة التمكينية المواتية في جميع المجالات من أجل التعاون الاقتصادي الإقليمي التفاعلي المتعدد الأوجه والنمو المتوخى أعلاه؛

قد لاحظت أن:

(١) تجارة الكهرباء وتنمية الطاقة: إن إمكانيات الاتجار في الكهرباء في إطار الاتفاقات النموذجية الدولية لشراء الطاقة والتعجيل ببناء الهياكل الأساسية لنقلها تنطوي على إمكانية تحقيق فوائد متبادلة لعدة بلدان، ومن ثم لا تزال تستحق أن ينظر فيها بشكل مفصل وعاجل من خلال إطار ملائم. وفي هذا السياق، من المهم تشجيع وتيسير نقل موارد الطاقة إلى كل بلدان المنطقة. وستبذل كل الجهود لدعم تنفيذ شتى وصلات النقل الإقليمية والدولية والتعجيل به. وستعطى الأولوية لتقديم الطاقة والخدمات ذات الصلة إلى المجتمعات المحلية الواقعة على طول خطوط النقل. وستتخذ خطوات مشتركة لتعزيز إمكانات الطاقة الكهرمائية في المنطقة واستعمالها بشكل فعال. وستواصل المؤسسات المالية الدولية دراسة التطورات المحتملة في أسواق الطاقة الإقليمية كي يمكن التعرف بشكل صحيح على خيارات التعاون الإقليمي واستعمالها استعمالا كاملا. وسيجري النظر، بمشاركة القطاع الخاص، في تنمية احتياطيات أفغانستان الطبيعية المحتملة من الغاز والنفط والفحم، التي قد تزيد حسب بعض التقديرات كثيرا عن التقديرات السابقة، وذلك كتدبير للمساهمة في حفز الاستثمار والتجارة والاستقرار في المنطقة. وستزيد أفغانستان أيضا إلى أقصى حد من عدد الفرص الناتجة عن انضمامها إلى معاهدة ميثاق الطاقة.

(٢) الطاقة المتجددة: من المحتمل أن يكون الوصول إلى طاقة نظيفة وآمنة ومعقولة التكلفة مدخلا حاسما في التنمية الاقتصادية الإقليمية بكاملها، وإدراكا لذلك يجب زيادة عدد فرص التعاون في مجال مصادر الطاقة المتجددة إلى أقصى حد، خاصة في المصادر التي تزخر بها المنطقة، مثلا المصادر الكهرمائية والشمسية والريحية والكتلة الإحيائية. وستعمل البلدان على إيجاد إدارة إقليمية تعاونية للمصادر المشتركة، خاصة في المناطق الحدودية، وتقييم المصادر ورسم خرائطها، وتقاسم البيانات والمهارات وخاصة التكنولوجيات المتطورة والسائدة السليمة والمتكيفة بشكل جيد مع الأنماط الإقليمية والبيئية والثقافية والمدعومة بقطع غيار وخدمات متوافرة بسهولة في المنطقة.

(٣) تركمانستان – أفغانستان – باكستان – الهند: ينطوي أنبوب الغاز المقترح بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند على إمكانات توفير فرص جديدة للتعاون الإقليمي في مجال الطاقة، مما يؤدي إلى تعزيز التنمية وتحسين الأمن المادي وتحقيق فوائد اقتصادية عامة.

(٤) تيسير التجارة: ستسعى البلدان إلى جمع نظمها وإجراءاتها القانونية بحيث يجري تدريجيا الحد من الحواجز القائمة التي تعترض حركة السلع والخدمات عبر الحدود، وتقليل تكاليف المعاملات والوقت الذي تستغرقه، وتحسين الإدارة والهياكل الأساسية الثنائية على الحدود، بما فيها التأشيرات والشحن والنظم الجمركية، مما سيعزز الأمن ويشجع التجارة المشروعة ويحظر الاتجار بالمخدرات وغيرها من أنواع التجارة غير المشروعة. ولتعزيز التجارة الإقليمية، ستعمل البلدان معا لإنشاء ممارسات تجارية فعالة وشفافة. ومن أجل تنسيق أفضل، سيجري، حسب الحاجة، إنشاء مديريات عامة لتيسير العبور والتجارة. ولإدارة مرافق الموانئ الحدودية، ستشجع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

(٥) النقل: ستواصل البلدان العمل معا ومع المنظمات الإقليمية والدولية لتنفذ، وعند الضرورة تنقح وتستكمل اتفاقيات واتفاقات التجارة والعبور الثنائية والثلاثية والمتعددة الأطراف القائمة؛ كي تدرس بتعمق سبل الحصول على أقصى قدر من المزايا من إنشاء طرق العبور بين المناطق وتطويرها وصيانتها بغية اختيار عدد قليل من الطرق الأكثر قابلية للنجاح وتحديد أولويات الاستثمارات تبعا لذلك؛ وإيلاء اهتمام بالغ لانفتاح السوق الإقليمية للنقل بشكل ملائم وتدريجي. وسيركز بشكل خاص على تنمية الممرات بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، التي تمر بمراحل مختلفة من التنمية. وستشجع البلدان أيضا وتيسر نقل مصادر الطاقة داخل المنطقة. وستسوى مشاكل عبور بري ثنائية وثلاثية الأطراف بشكل عادل ومنصف، مما يتمشى مع الالتزامات الإقليمية والدولية وأفضل الممارسات التي هي أطراف فيها.

(٦) مناخ الاستثمارات والأعمال التجارية: بغية زيادة عدد الفرص إلى أقصى حد، سيركز على زيادة تقاسم المعلومات؛ وتشجيع ثقافة المؤسسات؛ وإنشاء أسواق ومناطق صناعية تحظى بإدارة جيدة وتعود بالفائدة المتبادلة؛ وتفعيل التجارة الإقليمية والثنائية؛ واتفاقات الاستثمار والعبور، والوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي لمنتجات مختارة، ومواءمة نظم النوعية والمعايير، وتبسيط نظم التأشيرات؛ وتحويل القطاع غير الرسمي من خلال حوافز يولدها التحرر والإصلاح.

(٧) الزراعة: هي أحد الأعمدة الرئيسية لنمو الاقتصاد الإقليمي وانتعاشه. وسيجري التركيز على النظام المالي الريفي المتكامل، بما فيه التعاون الإقليمي في وضع نظام خاص بأفغانستان، وإنتاج سلع ذات قيمة عالية، بما فيها زراعة البساتين المعمرة والثروة الحيوانية التي تحظى بالأولويات التجارية، وتشجيع نمو القطاع الخاص للتسويق والتجهيز، وتخفيض التعريفات، وإنشاء آليات موحدة لمراقبة النوعية، والوصول إلى الأسواق الإقليمية ومعرفتها على نحو أفضل، وتسهيل حركة المنتجات عبر الحدود، وتجميع القدرات الوطنية لأغراض البحث الزراعي، والهياكل الأساسية المادية والمؤسسية والتدريب.

(٨) بناء القدرات: سوف تعمل البلدان على تنمية مهارات قواها العاملة وتعليمها وتدريبها، وهو أمر حاسم لتوفير ميزة نسبية واستدامة للتعاون الإقليمي في جميع المجالات.

(٩) مكافحة المخدرات: إن كل أنشطة التعاون الإقليمية بحاجة إلى تعزيز آليات إنفاذ القانون ومنع تنقل السلع غير المشروعة، خاصة المخدرات والسلائف الكيميائية عبر الحدود.

قد قررت ما يلي:

(١) ستتخذ بلدان المنطقة تدابير أكثر قوة لبناء المصداقية والثقة، مما يعد أمرا حيويا للتعاون الإقليمي المستدام والتفاعلي.

(٢) سينصب تركيز التعاون الاقتصادي الإقليمي على المدى القصير على المشاريع العملية المربحة للجميع، التي تعود بالفائدة على بلدين أو أكثر ويمكن في وقت لاحق أن تدمج في نموذج تعاون اقتصادي إقليمي أوسع نطاقا، خاصة في مجالات الطاقة، والنقل والتجارة، والزراعة والتعدين.

(٣) ستحظى هذه المشاريع بالتزام سياسي على مستوى أعلى.

(٤) ستظل تنمية أفغانستان عاملا محوريا في ضمان النمو والاستقرار والرخاء في المنطقة. وستتخذ بلدان المنطقة خطوات عملية لاعتماد السياسات الضرورية في هذا الاتجاه.

(٥) سيكون هناك تقاسم أفضل للمعلومات بين البلدان والمنظمات الإقليمية لتجنب تكرار الجهود، وذلك من خلال تحديد أولويات المسائل الرئيسية.

(٦) ستواصل المنظمات الإقليمية متابعة إمكانية زيادة تعزيز آليات وفرص التعاون الإقليمي، بما فيها مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

(٧) سيجري مصرف التنمية الآسيوي دراسة عن استراتيجيات التكامل الإقليمي وسيتقاسم النتائج الرئيسية في المؤتمر القادم.

(٨) ستكثف بلدان المنطقة جهودها، في جميع المنتديات المناسبة، لإزالة الحواجز التي تعترض التجارة البرية والعبور بين البلدان والمناطق.

(٩) ستعمل بلدان المنطقة على تحرير الطيران من أجل زيادة الترابط الإقليمي.

(١٠) ستقدم البلدان والمنظمات المساعدة إلى أفغانستان كي تصبح جسرا للطاقة في المنطقة ولتنمية التجارة الإقليمية من خلال دعم المبادرات في مشاريع الطاقة عبر الحدود الثنائية والمتعددة الأطراف. وستعمل أيضا على تنمية مشاريع إقليمية للطاقة المتجددة. وسيجري التعجيل بالعمل المتعلق بأنبوب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند لوضع مشروع قابل للبقاء من الناحيتين التقنية والتجارية.

(١١) ستضع البلدان طرائق لإنشاء لجنة تقنية إقليمية من أجل استعراض العوائق التي تعترض التجارة الزراعية العابرة واقتراح حلول.

(١٢) ستعمل بلدان المنطقة على إبرام أو توسيع نطاق اتفاقات التجارة التفضيلية القائمة، تشمل تعريفات تفضيلية لأفغانستان.

(١٣) ستبحث بلدان المنطقة زيادة فرص الاضطلاع بمشاريع محددة ذات أهمية للمنطقة، في مجالات استثمار محتملة، مثلا الطاقة والزراعة والنقل والمناجم والخدمات المالية.

(١٤) ستشجع بلدان المنطقة إقامة صلات مؤسسية مع معاهد التدريب في البلدان المعنية بهدف بناء قدرات قواها العاملة، ويتمثل الهدف على المدى البعيد في إنشاء معاهد تدريب إقليمية في مجالات متخصصة تعود بالفائدة على الجميع.

(١٥) ستحتل حكومة أفغانستان مركز الصدارة في متابعة قرارات هذا المؤتمر ونتائج مداولاته.

(١٦) ستلتقي بلدان المنطقة ثانية على المستوى الوزاري في غضون عام لمواصلة استعراض التقدم المحرز في مجال التعاون الاقتصادي الإقليمي.

(١٧) تحضيرا للاجتماع المقبل:

- ستعزز مراكز التنسيق الوطنية لمساعدة البلدان المشاركة في تقييم المبادرات الإقليمية وتنفيذها. وستوزع الحكومة الأفغانية الورقات ذات الصلة الصادرة عن هذا المؤتمر على مراكز التنسيق الوطنية وتتزعم تدابير المتابعة الضرورية؛
- ستتخذ مراكز التنسيق المذكورة، من جهتها، نتائج الأفرقة العاملة التقنية التابعة لهذا المؤتمر منطلقا للمضي قدما بشكل ملائم وفعال.